الدكتور المدعج والعجمي

سبق وكتبت عن موضوع «المؤسسة العالمية للتنمية» وصاحبها المهندس عبدالرحمن العجمي، وقد بينت في ذلك المقال موضوع خلاف المؤسسة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي قامت بمنعه من جمع التبرعات، واشرت الى اعلان المؤسسة المدفوع الذي نشر في كافة الصحف في حينه والذي هدد فيه وفي تصريحاته الصحفية الاخرى بالرجوع الى «السلطات العليا» للحصول منها على الموافقة ليستمر في «هبش» اموال الناس بحجة جمع التبرعات للاعمال الخيرية. وبينت في تلك المقالة ان السيد المهندس العجمي، منتدب ومنذ سنوات طويلة، من مؤسسة البترول للعمل في جهة اصلاحية معروفة، وانه قبض من المؤسسة ما يقارب المائة الف دينار في صورة رواتب شهرية لاتزال محل خلاف على من يجب ان يتحملها في نهاية الامر. كما بينت كذلك عدم وجود اية مؤسسة او شركة باسم «المؤسسة العالمية للتنمية» سواء في سجلات وزارة التجارة او سجلات الغرفة. وذكرت ايضا اسماء مجموعة من رجال الدين الذين ورد ذكرهم في اعلان المهندس العجمي في معرض استشهاده بهم على نزاهته!! وتساءلت في المقال عن سبب سكوتهم على قرار ايقافه عن الاستمرار في «الاعمال الخيرية» او على الاقل احتجاجهم على قيام المهندس العجمي بذكر اسمائهم في ذلك الاعلان اذا لم يكونوا يعتقدون بنزاهته. الغريب في الامر هو عدم تحرك اية جهة للبحث في ما ورد في ذلك المقال من معلومات. أهي سذاجة مني؟

طرأ مؤخرا تطوران على هذا الموضوع: كان اولهما تقدم النائب المحترم د. عبدالمحسن المدعج بسؤال برلماني يسأل فيه عن «المؤسسة العالمية للتنمية» واصحابها وانشطتها.. الخ.. ورد وزير الشؤون عليه والذي اكد عدم مشروعية تلك المؤسسة ومخالفتها لكافة القوانين والاعراف.

وكان التطور الاخر الذي سبق الاول هو استمرار السيد عبدالرحمن العجمي، وباصرار غريب في تحركه لانشاء مشاريعه «الخيرية» وجمع الاموال لها!! فقد اعلن في مقابلة نشرت باحدى الصحف الاسبوعية عن ان مؤسسته تقوم بالاشراف على (١٠٠٠) الف مشروع تنموي!!!

واعترف في مقابلته تلك ولاول مرة، بان مؤسسته قد «تم تسجيلها» في اميركا!! ورأسمالها ١٠٠ الف دينار!! ولم يوضح من دفع المبلغ، كما ذكر مجموعة اخرى من الاسماء الرنانة التي ادعى انها تعمل معه في «مجلس ادارة المؤسسة»!! وتصادف ان احدهم كان ممن سبق وكتبنا عنه قبل فترة قصيرة، وذلك عندما قام بعقد دورة تدريبية لطلبة الجامعة، برسوم عالية، ليبيع فيها فكرة «مسروقة» من عالم اجتماع اميركي معروف!!

نرجو من النائب د. المدعج، عدم الركون لرد الوزارة المعنية، وملاحقة الموضوع ومن يقف وراءه واقناع الجهات المسؤولة بضرورة منعهم من الاستمرار في استغفال الناس واطلاق التصريحات الصحفية عن مشاريعهم في داخل البلاد وخارجها، وكذلك مساءلة اعضاء مجلس ادارة تلك المؤسسة الوهمية، الذين وردت اسماؤهم في ذلك المؤتمر الصحفي، عن مصير تلك الملايين التي قاموا بجمعها والتي ادعوا انها صرفت على (الف) مشروع تنموي في اندونيسيا!! وذلك من اجل التقليل من الضرر الذي اصاب ولايزال يصيب المجتمع من جراء مثل هذه الامور.

احمد الصراف